

# الفساد الاقتصادي

الباحث عبدالرحمن موسى مهيدات

تعتبر ظاهرة الفساد من الظواهر المركبة التي تختلط فيها الأبعاد السياسية والاقتصادية والإدارية والاجتماعية، وهي تتجلى بأشكال وممارسات متنوعة ومتداخلة ساعد على ظهورها وانتشار ممارستها داخل المجتمعات العديد من العوامل والأسباب منها: انعدام ممارسات الحكم الرشيد وغياب المساءلة والشفافية والسياسات العامة الضعيفة وانهدام وغياب القيم المؤسسية القائمة على معايير النزاهة والعدالة والطمع الإنساني، إلى جانب ما وصل إليه الفساد من ذكاء يعود إلى ذكاء ممارسيه، لقد أدت هذه الأسباب وغيرها إلى انتشار الفساد وتغلغله في كافة نواحي الحياة فظهر الفساد السياسي والفساد الاقتصادي والفساد الاجتماعي والمالي والإداري، وسيحاول الباحث في هذا المقال تسليط الضوء على الفساد الاقتصادي من وجهة نظر الاقتصاد السياسي.

يعتبر الفساد الاقتصادي احد أنواع الفساد الناشئ عن توجيه اتخاذ القرارات في الشؤون العامة وخاصة في المنافع والعوائد والإمكانات والقدرات والنواتج الاقتصادية كي تتناسب والاعتبارات الاقتصادية للشخص أو لمجموعة من الأشخاص وليس وفقا للمصلحة العامة للمجتمع، وهو عادة ما يأخذ صورة بيع الخدمة أو القرار لصالح جهة ما تشتريه، ولذلك يعرفه ويبي (Wei) بأنه: "إساءة استخدام موظفي الحكومة سلطتهم بابتزاز أو قبول الرشاوى من اجل منفعتهم الخاصة"، إذن هو بيع غير مشروع لممتلكات أو خدمات مؤسسة حكومية من اجل مكسب خاص تدفع للمسؤول الحكومي بصفته الشخصية وليس للمؤسسة الحكومية.

وتتميز أهم ممارسات الفساد الاقتصادي في الموارد المتبادلة أو المحولة فهي شبيهة بالسوق تستلزم تبادلا للنقد أو السلع المادية، باعتبارها أساسا للفساد، ومنها: العمولات، والرشاوى المتبادلة، وتغليب الكسب المادي الخاص على قيم المنافسة العادلة في عملية تخصيص السلع للأشخاص الذين لديهم القدرة على دفع مبالغ أعلى، وقد أطلق على هذا النوع من الفساد الاقتصادي بنشاطات البحث عن الربح (Rent-Seeking Activity) فالفساد الاقتصادي قائم على تلقي السياسيين الإداريين الرشوة أو سرقة أموال وأصول الدولة وممتلكاتها. وقد أشار هنتنجتون (Huntington) إلى أن معظم أنماط ممارسات الفساد تشمل المبادلة بين النشاط السياسي والغنى الاقتصادي وظهور إحدى هذه الأنماط على الأخرى يعتمد على سهولة الوصول إلى واحدة منها مقابل الأخرى وق أشار إلى نمطين مهمين هما:

- **نمط (1):** توفر الثروة - قلة في مراكز السلطة السياسية - تستخدم الثروة للوصول إلى المراكز السياسية.

- **نمط (2):** سلطة سياسي - قلة في الثروة - تستخدم السلطة السياسية من اجل تحقيق الثروة. وهناك مجموعة من الشروط التي يجب أن تتوافر لظهور أنماط وممارسات الفساد الاقتصادي منها:

1- سلطة بيد شخص ما (موظف، سياسي) عند قيامه بوظيفته.

2- حرية تصرف نابعة من السلطة تجعله قادرا على توجيه القرارات لمصلحته الشخصية.

3- الواجبات المرتبطة بالسلطة والتي يقوم بها الشخص صاحب السلطة.

4- استغلال أو ممارسة خاطئة لتلك السلطة أو النفوذ.

5- منفعة خاصة للشخص الذي يقوم بأداء عمل فاسد أو لأجل شخص آخر أو مجموعة أشخاص.

سلطة- حرية استخدام للسلطة- واجبات ومهام مرتبطة بالسلطة- استغلال خاطئ- منفعة خاصة.

وتوضيحا لهذه النقاط يشير ابن خلدون إلى العلاقة بين الإمارة والمال حيث قال أن الجاه مفيد للمال، وتفسير ذلك أن سوء استغلال الجاه المتمثل بالإمارة يؤدي إلى مراكمة الثروة وهكذا تؤدي السلطة إلى وقوع الفساد الاقتصادي.

وقد أشار كلينجارد إلى ذلك بالمعادلة التالية:

الفساد = الاحتكار للسلطة + حرية تصرف - المساءلة.

أو كما حدده منظمة الشفافية الدولية بالمعادلة التالية:

الفساد = ( الاحتكار للسلطة + حرية التصرف ) - ( مساءلة + شفافية + نزاهة ).

ويرى منظرو الاقتصاد السياسي للفساد أن قرار ممارسة الفساد يتخذ بناء على حسابات عقلانية رشيدة للمنافع والتكاليف المتوقعة، فهو منظور نفعي عقلاني لان الأفراد الممارسون للفساد هم في الحقيقة كائنات حيه مفكره تحاول تحقيق مصالحها في عالم موارده مبعثرة أو قليلة، إذن العوامل التي تحدد المشاركة في أنماط ومعاملات فاسدة من عدم المشاركة يتعلق بحجم المنافع القادمة المتوقع الحصول عليها مقارنة بالتكاليف الناجمة عن القيام بنشاط غير قانوني، وهي ما عبرت عنه (سوزان روز أكرمان) في كتابها الاقتصاد السياسي للفساد بالمعادلة التالية:

التكلفة المتوقعة لممارسة الفساد = احتمال الإمساك بمقترفها x احتمال الإدانة x العقوبة المفروضة.

إلى جانب ذلك هناك عوامل تساعد في تغذية الميول نحو الفساد وهي إلى حد كبير مرتبطة بالوضع الاقتصادي حيث ينتشر الفساد في ظل أوضاع فيها أجور منخفضة ومستويات معيشية متدنية مع وجود معدلات تضخم مرتفعة فيحدث الإغراء لدى هذه الفئة للبحث عن مصادر دخل لا يميزها القانون ، وهناك محفزات أخرى لممارسة الفساد منها عدم المساواة في توزيع الخدمات والفرص التنموية الحكومية وغياب العدالة في توزيع الثروة والفقير... الخ.

أما عن آثار الفساد الاقتصادي بشكل عام فهناك العديد من الدراسات المسحية التطبيقية التي توصلت إلى دلائل ونتائج مذهلة عن الآثار السلبية الخطيرة الناجمة عن الفساد الاقتصادي ومن هذه الآثار:

- يسهم الفساد في تدهور كفاءة الإنفاق الاستثماري العام والتآكل السريع للبنية التحتية وضعف مستوى جودتها الناتجة عن الفساد (دراسة منتوتانزي).
- يؤثر الفساد سلبا على حجم ونوعية تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر (دراسة الدكتور شانج جين وي).
- الفساد مقترن بارتفاع مستويات الإنفاق العسكري لسريتها حيث لا تستطيع السلطة التشريعية والأجهزة الرقابية مراقبتها (دراسة جوبتا ولويس دي ميلو).
- يؤدي الفساد إلى تدهور مؤشرات التنمية البشرية بسبب تخفيض الموارد المخصصة لطبيعة أهداف التنمية البشرية.
- يؤثر الفساد الاقتصادي على محددات ومصادر النمو الاقتصادي والتي من أبرزها المؤسسات القوية والفعالة، والسياسات والقوانين التي تمثل الأساس للحكومة الرشيدة، والمناخ

الاستثماري الصحي ومستوى ونوعية الإنفاق الاستثماري... الخ، الأمر الذي يؤدي إلى تدني الكفاءة الاقتصادية التي تؤدي إلى تراجع معدلات النمو الاقتصادي بشكل عام.

وللحد من ممارسات الفساد نحتاج إلى تربية دينية وطنية قائمة على قيم وعادات العدل والمساواة، وتبني منهجية إصلاح سياسي واقتصادي لا فصل بينهما لان الإصلاح السياسي شرط لإنجاح الإصلاح الاقتصادي ورفع مستويات التنمية البشرية. وتطبيق معايير الحكم الرشيد القائم على معايير النزاهة والشفافية و العدالة والمساواة، وتبني نهج مؤسسي قوي يسوده مناخ صحي عادل، وسياسات إداريه عامه قوية، وقيم ثقافيه مؤسسية يؤمن بها جميع أفراد المؤسسة، ووضع قوانين وأنظمة وتعليمات سليمة لا ثغرات بها ، كذلك يجب تفعيل دور مؤسسات المجتمع المدني والأحزاب وإيجاد صحافة قوية حرة قادرة على كشف أخطاء الفساد المتعددة ثم إخراج سلطة تشريعية قوية منتخبة وفقا لنظام انتخابي نزيه وأخيرا قضاء مستقل استقلالاً حقيقياً. وفي النهاية فان محاربة الفساد جزء من عملية إرساء قواعد الحاكمة الرشيدة والنزاهة والشفافية والمساءلة والعدالة.

الباحث: عبدالرحمن موسى مهيدات

دائرة الوقاية/ قسم السياسات والدراسات والأبحاث

## للمزيد راجع المؤلفات التالية:

- سوزان روز اكرمان، الاقتصاد السياسي للفساد، في، الفساد والاقتصاد العالمي، تحرير: كيمبرلي ان اليوت، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة/مصر، الطبعة الأولى.
- روبرت كلينجارد، السيطرة على الفساد، ترجمة: علي حسين حجاج، دار البشير للنشر والتوزيع، 1994، عمان/الأردن.
- صموئيل هنتينجتون، النظام السياسي لمجتمعات متغيره، ترجمة: سميه ملو عيدو، دار الساقى، بيروت/لبنان، 1993، الطبعة الأولى.
- رمزي محمود الردايده، اثر الفساد على العولمة، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، 2006، اربد/الأردن.